منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الحادية والستون ج٦١/١٣
البند ١١-١٠ من جدول الأعمال المؤقت ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٨
A61/13

استراتيجيات الحد من تعاطي الكحول على نحوٍ ضار

تقرير من الأمانة

١- يُعد تعاطي الكحول على نحو ضار[١] من أهم عوامل الاختطار المساعدة على حدوث الوفيات المبكرة وعبء المرض الذي يمكن تجنبه في جميع أنحاء العالم، كما أن له أثراً كبيراً في الصحة العمومية. وعلى الرغم من الفروق الإقليمية والوطنية والمحلية في مستويات الشرب وأنماطه وظروفه تشير التقديرات إلى أن تعاطي الكحول تسبب في عام ٢٠٠٢ في نحو ٢,٣ مليون وفاة على نطاق العالم (أي ٣,٧٪ من معدل الوفيات في العالم) وفي ٤,٤٪ من عبء المرض العالمي، وذلك حتى مع أخذ آثار الاستهلاك المنخفض والمعتدل الواقية في معدل المراضة والوفيات بعين الاعتبار.

٢- ويشمل تعاطي الكحول على نحو ضار عدة جوانب خاصة بالشرب. ومن هذه الجوانب الكمية المشروبة بمرور الوقت. وأقوى عامل ذي صلة بالشرب من عوامل التكهن بالإصابة بالاعتلالات المزمنة هو المقدار المتراكم من استهلاك الكحول على مدى سنوات. ومن العوامل الأخرى نمط الشرب، وخصوصاً الشرب حتى السُكْر بصفة عرضية أو منتظمة، وظروف الشرب التي قد تزيد مخاطر التعرض لإصابات متعمدة وغير متعمدة وانتقال بعض الأمراض المعدية، ونوعية المشروب الكحولي أو تلوثه بمواد سامة كالميثانول.

٣- ويُعد الشرب على نحو ضار من أهم عوامل الاختطار التي يمكن تجنبها في ما يخص الاضطرابات العصبية النفسية وسائر الأمراض غير السارية، مثل الأمراض القلبية الوعائية وتليف الكبد وسرطانات متنوعة. وفي ما يتعلق ببعض الأمراض، كسرطان الثدي، لا توجد أي بيّنات تدل على حد أدنى للأثر في العلاقة بين المخاطر ومستوى استهلاك الكحول. وتتحدد نسبة كبيرة من عبء المرض الناجم عن الشرب على نحو ضار بالإصابات غير المتعمدة والإصابات المتعمدة، بما في ذلك حوادث المرور وحالات الانتحار. وتجنح الإصابات القاتلة الناجمة عن تعاطي الكحول إلى الحدوث بين صغار السن نسبياً. ولدى بعض الفئات السريعة التأثر والمعرضة للمخاطر، وبعض الأفراد السريعي التأثر والمعرضين للمخاطر، حساسية أشد لخواص الكحول السامة والنفسانية التأثير والمحدثة للاعتماد عليها.

٤- وتكون مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار كبيرة في البلدان التي تتفاوت فيها مستويات التنمية وفعالية النُظم الصحية. ومن بين ٢٠ عاملاً من عوامل الاختطار الخاصة بالصحة والمحددة على نطاق العالم يُعد تعاطي الكحول على نحو ضار السبب الرئيسي للوفاة والعجز في

---

١ تماشياً مع القرار ج ص ع٥٨-٢٦ وفي سياق عبارة "تعاطي الكحول على نحو ضار" الواردة في هذه الوثيقة لا تشير كلمة "ضار" إلا إلى الآثار الصحية العمومية السلبية الناجمة عن استهلاك المشروبات الكحولية، وذلك دون المساس بأي معتقدات دينية ومعايير ثقافية بأي حال من الأحوال.

البلدان النامية ذات معدلات الوفاة المنخفضة، ويحتل المرتبة الثالثة بين عوامل الاختطار الرئيسية في البلدان المتقدمة بعد التبغ ومشاكل ضغط الدم، والمرتبة الحادية عشرة في البلدان النامية ذات معدلات الوفاة المرتفعة. ويتزايد الوعي بأثر تعاطي الكحول على نحو ضار في عبء الأمراض المعدية، بما في ذلك العداوى المنقولة جنسياً وعدوى فيروس العوز المناعي البشري، وذلك للصلة بينه وبين السلوك الجنسي غير المأمون وتعارضه مع نظم وإجراءات العلاج الناجع.

٥- ويثير الشرب على نحو ضار بين الشباب والنساء قلقاً متزايداً في كثير من البلدان. ويتكرر الشرب حتى السُكر والإسراف في الشرب من حين إلى آخر بين المراهقين واليافعين ويشتد أثر تعاطي الكحول بين الفئات الأصغر سناً من كلا الجنسين. وتشمل مجموعة الأضرار التي تحدث في الفترة السابقة للولادة متلازمة الكحول القاتلة وعيوباً بدنية متنوعة وحالات عجز عصبي بيولوجي تضر بالنمو والأداء الاجتماعي. ولا تلحق آثار الشرب على نحو ضار بمن يشربون فحسب ولكنها تلحق بالآخرين أيضاً كما أن لها عواقبها بالنسبة إلى المجتمع. وهناك بيّنات متزايدة تدل على أن تعاطي الكحول يساعد على حدوث الإصابات الشديدة ذات الصلة بالعنف وحوادث المرور التي يتعرض لها المارة أيضاً. ويمكن أن يتفاقم أيضاً الأثر الصحي العمومي الناجم عن حوادث المرور ذات الصلة بتعاطي الكحول بفعل الزيادة السريعة في عدد السيارات في أنحاء كثيرة من العالم. ووردت تقارير من بلدان عديدة تفيد بحدوث حالات تسمم جماعي إثر تناول مشروبات كحولية أُنتجت بصورة غير قانونية أو غير نظامية، ولكن مازال يتعين تحديد الأثر الصحي العمومي المترتب على استهلاك المشروبات الكحولية غير المنتجة تجارياً على نطاق العالم.

٦- وثمة صلة بين الشرب على نحو ضار وبين عواقب اجتماعية عديدة كالجرائم والعنف والبطالة والتغيب عن أداء الواجبات. كما أنه يتسبب في تكاليف خاصة بالرعاية الصحية وتكاليف مجتمعية. وعلى الرغم من مشكلات القياس المنهجية فإنه يشكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً ضخماً: لقد تم تقدير التكاليف الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار في العالم بما يتراوح بين ٠٠٠ ٢١٠ مليون دولار أمريكي و٠٠٠ ٦٦٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢. وتجنح العواقب الصحية والاجتماعية، أكثر ما تجنح، إلى الحدوث بين الفئات الأقل حظاً، وتساعد على التفاوت في مجال الصحة بين البلدان وداخلها.

٧- ويمكن، إلى حد بعيد تجنب العبء الناجم عن تعاطي الكحول، وهناك المزيد من البيّنات الدالة على ما تتسم به مختلف استراتيجيات وتدخلات الحد من الضرر ذي الصلة بتعاطي الكحول من فعالية، بما في ذلك مردوديتها. ومنذ عام ٢٠٠٥ تعزز الأمانة عملها في هذا المجال على المستويين العالمي والإقليمي وتضطلع بعملية تشاور واسعة ومستفيضة تضم كل أقاليم المنظمة ودولها الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة بشأن الأثر الصحي العمومي المترتب على تعاطي الكحول على نحو ضار. وبالإضافة إلى ذلك استعرضت لجنة الخبراء المعنية بالمشاكل المتصلة باستهلاك الكحول[١] البيّنات المتاحة عن حجم المشكلة وفعالية مختلف خيارات السياسات، وأصدرت توصيات لها آثار بالنسبة إلى برامج المنظمة.[٢] وناقشت جمعية الصحة العالمية الستون الاستراتيجيات والتدخلات المسندة بالبيّنات للحد من الضرر ذي الصلة بتعاطي الكحول،[٣] كما ناقشت إطاراً ملائماً للأنشطة العالمية، وقررت إدراج بند بعنوان "استراتيجيات الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار" والوثائق ذات الصلة به والتي نوقشت في جمعية الصحة في جدول أعمال المجلس التنفيذي في دورته الثانية والعشرين بعد المائة، وطلبت إلى المديرة العامة، في الأثناء، أن تواصل ما تقوم به من عمل بشأن هذه

---

[١] سلسلة التقارير التقنية (الفنية) لمنظمة الصحة العالمية رقم ٩٤٤، ٢٠٠٧.

[٢] انظر الوثيقة م ت١٢١/١٠.

[٣] الوثيقة ج ص ع د١/٢٠٠٦ - ج ص ع٦٠/٢٠٠٧/ سجلات/ ٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة (الفرع ٣)، والجلسة الثامنة والجلسة الرابعة عشرة (الفرع ٢) للجنة "أ" أثناء جمعية الصحة العالمية الستين، قيد الطبع (النص الإنكليزي).

المسألة.[١] وفي إطار عمل المنظمة بشأن هذه المسألة، وطبقاً للمقرر الإجرائي الصادر عن جمعية الصحة، تم تنظيم مشاورة غير رسمية للدول الأعضاء (جنيف، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧).

الاستراتيجيات وخيارات بنود السياسة العامة الرامية إلى الحد من الضرر ذي الصلة بتعاطي الكحول[٢]

٨- إن المشاكل الصحية العمومية التي يتسبب فيها تعاطي الكحول مشاكل متعددة الأبعاد ومعقدة في ظل الفروق الكبيرة بين البلدان والأقاليم في مستويات الاستهلاك وأنماط الشرب وظروف الشرب. ويمكن اختيار مختلف الاستراتيجيات وخيارات بنود السياسة العامة، حسب الظروف الإقليمية ومشكلات الصحة العمومية واحتياجات آحاد البلدان. وينبغي أن تركز مجالات العمل ذات الأولوية على توقي الشرب الضار وأن تستند إلى أفضل البيّنات المتاحة. ولكي تتسم الاستراتيجيات وبنود السياسة العامة بالفعالية ينبغي أن تعنى بمستويات وأنماط وظروف استهلاك الكحول، وذلك من خلال مجموعة تدابير تستهدف عامة السكان والفئات السريعة التأثر مثل الشباب والنساء الحوامل والأفراد المتأثرين فضلاً عن مشاكل معينة مثل القيادة تحت تأثير السُكْر والعنف ذي الصلة بتعاطي الكحول، حسب الاقتضاء. وينبغي للسياسات أو خطط العمل المعنية بالكحول والرامية إلى الحد من الضرر ذي الصلة به أن تراعي عدة مسائل رئيسية، مثل قوة البيّنات، والحساسية الثقافية، والتكيف مع الاحتياجات والظروف المحلية، وضمان اتباع أسلوب متعدد القطاعات، والنص على الرصد والتقييم الملائمين.

٩- **إذكاء الوعي والالتزام السياسي.** تقتضي الإجراءات اللازمة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار أن يبذل كل الشركاء المعنيين جهوداً مستديمة ودؤوبة في هذا الصدد. ويمكن أن تسهل السياسات العامة أو الاستراتيجيات المكتوبة وتوضح المساهمات وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الشركاء الذين يتعين إشراكهم على مختلف الأصعدة. ومن الضروري وضع خطة عمل على المستوى القطري، وكلما أمكن على المستوى دون الوطني ومستوى المحليات، مع تحديد غايات واستراتيجيات وأهداف واضحة. ومن الضروري أن تتاح لراسمي السياسات وأصحاب المصلحة وعامة الناس تقارير منتظمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار، على كل من المستوى الدولي والوطني والإقليمي والمحلي. ويمكن لإنشاء قاعدة قوية لإذكاء الوعي وتقديم الدعم أن يساعد على تأمين الاستمرارية والاستدامة الضروريتين للسياسات الخاصة بالكحول.

١٠- **استجابة قطاع الصحة.** إن التدابير الوقائية التي يتخذها قطاع الصحة ضد استهلاك الكحول على نحو خطر وضار، مثل التحري والتدخلات الموجزة، قد أثبتت فعاليتها ومردوديتها في الحد من استهلاك الكحول ومن الضرر ذي الصلة به. ويمكن الحد من المراضة والوفيات ذات الصلة وتحسين عافية الأفراد المتأثرين وأسرهم عن طريق التحديد المبكر والعلاج الناجع للاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول في مرافق الرعاية الصحية وبين مرضى الاعتلالات المتصاحبة. ويبلغ العلاج ذروة نجاعته عندما يتم دعمه بالسياسات السليمة والنُظم الصحية ودمجه في استراتيجية وقائية أوسع نطاقاً. وينبغي أن يركز مقدمو خدمات الرعاية الصحية على تحسين صحة زبائنهم ورضاهم عن طريق تدخلات مسندة بالبيّنات وذات مردودية، وينبغي أن تضع الحكومات في حسبانها، لدى قيامها بتحسين النُظم الصحية، الخدمات الخاصة بالاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول والتدخلات الخاصة بتعاطي الكحول على نحو خطر وضار. وبإمكان الملايين العديدة من

---

١ المقرر الإجرائي ج ص ع٦٠(١٠).

٢ أثناء عملية التشاور التي نظمتها الأمانة تم تسليط الضوء على هذه الاستراتيجيات وخيارات بنود السياسة العامة، والقائمة غير شاملة، مع العلم بأن بعض خيارات عناصر السياسة العامة قد لا تنطبق في جميع الدول الأعضاء (أي الدول الأعضاء التي تفرض حظراً كاملاً على الكحول).

العاملين الصحيين في العالم، بصفتهم مقدمي خدمات الرعاية الصحية الرئيسيين، أن يسهموا إسهاماً كبيراً في الحد والوقاية من تعاطي الكحول على نحو ضار.

١١- **الإجراءات المجتمعية الرامية إلى الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار.** يمكن للإجراءات المجتمعية المرتكز، التي يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة مشاركة ملائمة، أن تحد بفعالية من تعاطي الكحول على نحو ضار. وتكتسي الإجراءات المجتمعية أهمية خاصة في الأماكن التي يرتفع فيها معدل استهلاك الكحول دون تسجيله و/ أو التي تنتشر فيها عواقب اجتماعية من قبيل السُكْر الواضح وإساءة معاملة الأطفال وممارسة العنف ضد العشير والعنف الجنسي. ويمكن أن تزيد الإجراءات المجتمعية الاعتراف بالضرر ذي الصلة بالكحول على المستوى المجتمعي وأن تحد من تقبل الجهر بالسُكْر وأن تساند تدابير السياسات الأخرى المتخذة على المستوى المجتمعي، وأن تعزز شراكات وشبكات الوكالات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية وأن توفر الرعاية والدعم للأفراد المتأثرين وأسرهم، وأن تستنفر المجتمع ضد بيع واستهلاك الكحول غير المشروع والذي قد يكون ملوثاً.

١٢- **السياسات والتدابير المضادة للقيادة تحت السُكْر.** يمكن تصنيف استراتيجيات الحد من الضرر المتصل بالقيادة تحت السُكْر تصنيفاً عاماً على النحو التالي:

- التدابير الرادعة أو التدابير المباشرة الرامية إلى الحد من احتمال القيام بالقيادة تحت السُكْر
- التدابير غير المباشرة الرامية إلى الحد من احتمال القيام بالقيادة تحت السُكْر، وذلك عن طريق الحد من استهلاك الكحول
- التدابير التي تهيئ بيئة قيادة أكثر مأمونية من أجل الحد من عواقب حوادث المرور الناجمة عن فقد السائق لملكاته والحد من مستوى شدة هذه الحوادث.

ويوجد قدر كبير من بيّنات البحوث الدالة على أن فرض حد منخفض لتركز الكحول في الدم يقلل الضرر الواقع. ويتعرض السائقون الشباب بوجه خاص لمخاطر الموت من جراء حوادث المرور ذات الصلة بتعاطي الكحول، وقد خفضت بلدان عديدة هذا الحد بالنسبة إلى السائقين حديثي العهد و/ أو الشباب. ويعتمد نجاح التشريع كوسيلة رادعة تحد من القيام بالقيادة تحت السُكْر ومن عواقبها اعتماداً كبيراً على إنفاذه وعلى شدة العقوبات المفروضة على من يُضبطون وهم يقودون المركبات ونسبة الكحول في دمهم تتجاوز الحد المعين. ومن الضروري أن تثابر أقسام الشرطة على الإنفاذ عن طريق إجراء اختبارات عشوائية أو محددة أو انتقائية لقياس مستوى الكحول في الدم، وينبغي دعم الإنفاذ عن طريق حملات الإعلانات وإذكاء الوعي المستمرة.

١٣- **معالجة مسألة توافر الكحول.** يُشكل تنظيم إنتاج وتوزيع المشروبات الكحولية استراتيجية فعالة للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، وخصوصاً من أجل حماية الشباب وسائر الفئات السريعة التأثر. ويفرض كثير من البلدان قيوداً على بيع الكحول. وتشمل هذه القيود سن المستهلك، ونمط منشآت البيع بالتجزئة التي يمكنها بيع المشروبات الكحولية، ومنح التراخيص، مع فرض حدود خاصة بساعات وأيام البيع وتطبيق اللوائح على الباعة وعدد منافذ البيع. بيد أن الأسواق غير النظامية في بعض البلدان النامية هي المصدر الرئيسي للكحول، وقد يكون فرض الضوابط النظامية على البيع أقل تأثيراً ما لم يطبق نظام أفضل للضوابط والإنفاذ.

١٤- **معالجة مسألة تسويق المشروبات الكحولية.** يُشكل الشباب الذين يختارون تناول المشروبات الكحولية ويشربونها بانتظام شريحة هامة من شرائح السوق بالنسبة إلى منتجي الكحوليات. ومن الصعب للغاية استهداف المستهلكين اليافعين دون تعريض المراهقين الذين لم يبلغوا السن القانونية لممارسات السوق ذاتها. ومن الأجزاء الهامة في أي استراتيجية بهذا الخصوص فرض ضوابط أو أشكال حظر جزئي على حجم وموضع ومضمون الإعلان عن الكحول، وتؤيد نتائج البحوث ضرورة فرض هذه الضوابط أو أشكال الحظر، ولاسيما من أجل حماية المراهقين والشباب من دفعهم إلى البدء في الشرب. ويمكن أيضاً اعتبار ممارسات السوق التي تجتذب الأطفال والمراهقين من الشواغل الخاصة على صعيد السياسة العامة.

١٥- **سياسات التسعير.** يُعد السعر من المحددات الهامة لاستهلاك الكحول ويحدد في كثير من الأوضاع مدى المشاكل المتصلة بالكحول. وتجمعت بيّنات هامة تدعم استخدام التغييرات الضريبية كوسيلة من وسائل التأثير في الأسعار. وقد لا تكون المعدلات الضريبية العالية الاختيار الأول للسياسة العامة في البلدان التي تقل فيها درجة المشاكل المتصلة بالكحول أو التي توجد فيها سوق غير نظامية كبيرة ويمكن أن تكون التدخلات الموجهة إلى مجموعات سكانية فرعية أعلى مردودية. وحتى في تلك البلدان يمكن أن يؤدي خفض أسعار المشروبات الكحولية أو زيادة الدخل الذي يمكن التصرف فيه دون إدخال تعديلات ملائمة على تلك الأسعار إلى إبطال مفعول هذه السياسات. وعندما تكون المشروبات الكحولية أرخص من البدائل غير الكحولية، كالمياه المعبأة في زجاجات، يُشكل ذلك قلقاً خاصاً. وتجدر أيضاً مراعاة أن الضرائب ليست سوى عنصر واحد من عناصر أسعار المشروبات الكحولية، وقد لا تترتب على التغييرات الضريبية دائماً تغييرات في أسعار البيع بالتجزئة. ويمكن، بالمثل، أن يحاول الباعة أو الصانعون تشجيع الطلب من خلال الدعاية عن طريق تنزيلات الأسعار.

١٦- **الحد من الضرر.** إن التركيز المباشر على العواقب السلبية المترتبة على الشرب والسُكْر يمكن أن تشكل استراتيجية فعالة في ظروف معينة. وقد تم إعداد مجموعة من التدخلات الرامية إلى الحد من الضرر ذي الصلة بالكحول في المنشآت الحاصلة على تراخيص وحولها. ويمكن للتدخلات التي تركز على تغيير بيئة الحياة الليلية أن تحد من العواقب الضارة المترتبة على الشرب في هذه الأوضاع وفي الأوضاع المحيطة بها، وذلك دون أن تغير بالضرورة مستويات الاستهلاك العامة. وتتعزز هذه التدابير إلى حد بعيد عندما يتم بنشاط وعلى نحو مستمر إنفاذ القوانين واللوائح التي تحظر بيع الكحول للمخمورين، وكذلك خفارة الشرطة للشوارع أثناء الليل. ومع ذلك فإن قاعدة البيّنات الخاصة بأساليب الحد من الضرر لم تترسخ بعد مثلما ترسخت قاعدة البيّنات الخاصة بتنظيم توافر المشروبات الكحولية والطلب عليها.

١٧- **الحد من الأثر الصحي العمومي المترتب على إنتاج الكحول بصورة غير قانونية وغير نظامية.** إن إنتاج الكحول بصورة غير قانونية وغير نظامية يمكن، من منظور الصحة العمومية، أن يترتب عليه أثر صحي سلبي إضافي وذلك إذا كانت المشروبات تحتوي على الميثانول أو ملوثات أخرى وكان إنتاجها وتوزيعها يخضعان لضوابط أقل من الضوابط التي تخضع لها الكحوليات التي يتم إنتاجها وبيعها بصورة قانونية. ويعتري الضعف البيّنات الخاصة بفعالية التدابير الرامية إلى إبطال الأثر الصحي العمومي المترتب على استهلاك الكحوليات التي يتم إنتاجها بصورة غير قانونية، ولكنها تشير إلى الجمع بين استنفار المجتمع والإنفاذ والرقابة. وستتأثر جدوى وفعالية التدابير المضادة بأن القدرة الشرائية لمن يشترون الكحوليات التي يتم إنتاجها بصورة غير قانونية تكون منخفضة للغاية في أغلب الأحيان.

الخطوات التالية

١٨- يتعين وضع سياسات وخطط عمل وطنية ذات غايات وأهداف محددة، وتنفيذها وتعزيزها بأُطر مؤسسية وطنية. ويمكن أن تحقق الجهود الوطنية نتائج أفضل عندما تدعمها حملات إقليمية وعالمية لإذكاء الوعي وأنشطة الدعوة والبحوث وبناء القدرات. وينبغي أن تكون غايات الصحة العمومية هي الأهم في تحديد وتجميع الاستجابات الملائمة على مختلف المستويات. ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملائمة مشتركة ومنسقة بين مختلف الوكالات وأصحاب المصلحة من أجل إذكاء الوعي والالتزام السياسي بالحد من مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار.

١٩- ومن الضروري وضع آليات ملائمة للتقدير والتبليغ والتقييم من أجل رصد التقدم المحرز على جميع المستويات وتعزيز قاعدة البيّنات الخاصة بالاستراتيجيات التي تحد من الضرر ذي الصلة بالكحول في مختلف السياقات الثقافية. ومن العوامل الهامة في هذا الصدد ترصد الضرر ذي الصلة بالكحول مع تحسين نُظم المعلومات العالمية والإقليمية بشأن الكحول والصحة، واستحداث أدوات تقنية ملائمة، بالاستناد إلى البيانات التي تمكن مقارنتها والتعاريف المتفق عليها. ويمكن أن تكون تقارير الحالة التي يتم إعدادها بانتظام عن استهلاك الكحول والضرر ذي الصلة به مفيدة في رصد تعاطي الكحول على نحو ضار والاستجابات على صعيد السياسات في جميع أنحاء العالم.

٢٠- ويمكن، عند الضرورة، تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على إجراء تقييمات للأوضاع وإعداد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى الحد من مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار، وذلك من خلال الدعم التقني الملائم والأدوات التقنية الملائمة. ويلزم بذل جهود خاصة لصياغة استجابة شاملة في قطاع الرعاية الصحية للمشاكل المتصلة بالكحول، مع التركيز على تدخلات الرعاية الصحية الأولية.

٢١- ويمكن تيسير استحداث استجابات ملائمة وفعالة بتجميع ونشر الممارسات الجيدة المتبعة من أجل الحد من تعاطي الكحول على نحو ضار على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني. ويلزم أيضاً إجراء المزيد من البحوث الدولية بشأن الضرر ذي الصلة بالكحول وبشأن فعالية ومردودية مختلف الاستراتيجيات، وخصوصاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بغية تعزيز قاعدة البيّنات بخصوص مختلف السياقات الثقافية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة أيضاً البحوث المتعلقة بأثر تعاطي الكحول على نحو ضار في معدلات الوفاة والمراضة ذات الصلة بفيروس العوز المناعي البشري وبالأثر الصحي العمومي المترتب على استهلاك المشروبات الكحولية والتفاعل مع سائر المواد النفسانية التأثير المستخدمة التي يتم إنتاجها بصورة غير قانونية أو غير نظامية.

٢٢- والحد من مشاكل الصحة العمومية الناجمة عن تعاطي الكحول على نحو ضار على المستوى الدولي يقتضي التنسيق والمشاركة الملائمة بين مختلف أصحاب المصلحة الدوليين. ومن الضروري توفير القيادة في ما يتعلق بالعمل على التوصل إلى توافق آراء بشأن القيم ذات الصلة والاستراتيجيات والتدخلات الملائمة. وتتمتع منظمة الصحة العالمية بوضع قوي يتيح لها الاضطلاع بدور كبير في إعداد ودعم إطار عالمي للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار يأتي لتكملة الإجراءات الإقليمية والوطنية.

٢٣- وقد ناقش المجلس التنفيذي، في دورته الثانية والعشرين بعد المائة في كانون الثـــاني/ ينـــاير ٢٠٠٨، صيغة أولى من هذا التقرير واعتمد القرار م ت١٢٢ق٢.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٤- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار الوارد في القرار م ت١٢٢ق٢.

= = =